

نحس الحسين لله في سنة الممثلة للامة

بمقتضى الفقرة (١) للبادء (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٥/١٩٨٠

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على للقانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٠

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد شهر من نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٩٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٩٧

أ - اذا كانت الدعوى تستند الى سند رسمي او الى سند اعترف به المدعى عليه او الى حكم سابق لم يستأنف او كان المدعى به من المواد التي يحشى عليها من التلف ، او كان في تأخر تنفيذ الحكم الذي سيصدر في الدعوى ضرر للمحكوم له كالنفقة ، يجوز للقاضي عندما يصدر حكمه ان يقرر تعجيل تنفيذه بناء على طلب المدعي وذلك بالرغم من قيام المحكوم عليه باستئناف الحكم .

على ان يقدم المحكوم له كفالة او تعهدا او تأمينات يوافق عليها القاضي فاذا تخلف او امتنع عن ذلك يحصل المبلغ المحكوم به بالطرق القانونية ويحفظ امانة لدى المحكمة الى ان تقدم تلك الكفالة او التأمينات :

ب - اما اذا كانت الدعوى تتعلق بالمطالبة بنفقة لم يسبق ان صدر بها حكم قطعي وطلب المدعي تقدير النفقة وتعجيلها فعلى القاضي فور تقديم الطلب ان ينظر فيه ، فاذا اقتنع به يصدر قرارا معجل التنفيذ بتقدير نفقة شهرية شرعية محسوبة من اصل النفقة التي قد يحكم بها في الدعوى على ان يقدم المحكوم له كفالة او تعهدا او تأمينات يوافق عليها القاضي .

ج - للمدعى عليه في جميع الأحوال التي ترد فيها الدعوى حق الرجوع على المدعى وكفيله أو على أي منها بالمبلغ الذي ألزم بدفعه معجلاً بمقتضى أحكام هذه المادة مع ما ترتب عليه من رسوم ونفقات.

الحسين بن طلال

١٩٨٠/١١/٥

رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	وزير المالية سالم مساعده	وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار
وزير العدل	وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأرض المحتلة كامل الشريف
وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التأمين ابراهيم ايوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت الساكت	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي
وزير العمل الدكتور جواد العناني	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير الإشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني